



## المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة



البند 18 من جدول الأعمال المؤقت
الدورة الخامسة للجهاز الرئاسي
مسقط، عُمان، 24-28 سبتمبر/أيلول 2013
مشروع خطة أعمال الجهاز الرئاسي

### موجز

- 1- بموجب القرار 2007/3، طلبت الدورة الثانية للجهاز الرئاسي من الأمين، العامل مع المكتب، إعداد وتقديم خطة الأعمال لتنفيذ المعاهدة، لينظر فيها الجهاز الرئاسي في دورته الثالثة وليتخذ قراراته في دورته الرابعة.
- 2- في دورته الثالثة، وافق الجهاز الرئاسي على مواصلة تطوير مشروع خطة الأعمال. وطلب الجهاز الرئاسي في دورته الرابعة من الأمين عرضها عليه في هذه الدورة.
- 3- تتضمن هذه الوثيقة مشروعاً منظماً لخطة الأعمال، وذلك استناداً إلى التعليقات التي وردت من الأطراف المتعاقدة واللجان المختصة للجهاز الرئاسي للدورة الرابعة ومكاتب الدورتين الرابعة والخامسة.
- 4- إن الجهاز الرئاسي مدعو إلى النظر في مشروع خطة الأعمال وتقديم التوجيه بشأن الخطوات المقبلة.

---

**جدول المحتويات**

---

الفقرة

6-1

1- مقدمة

11-7

2- طرق المضي قدماً والإرشاد المطلوب

ملحق: مشروع خطة أعمال الجهاز الرئاسي

## أولاً - مقدمة

- 1- بموجب القرار 2007/3، طلبت الدورة الثانية للجهاز الرئاسي من الأمين، العامل مع المكتب، إعداد وتقديم خطة عمل لتنفيذ المعاهدة، لينظر فيها الجهاز الرئاسي في دورته الثالثة وليتخذ قراراته في دورته الرابعة.<sup>1</sup> ووافقت الدورة الثالثة للجهاز الرئاسي على المضي في تطوير مشروع خطة الأعمال، وحثت الأطراف المتعاقدة على التقدم بتعليقات، وعلى أساسها سيقوم المكتب بالتعاون مع الأمين بإعادة النظر في مشروع خطة الأعمال للنظر فيها في الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي.<sup>2</sup>
- 2- قدم مشروع خطة الأعمال ثانية لمكتب الدورة الرابعة في اجتماعه الثالث وتم دمج التعليقات والمدخلات المقدمة من الأطراف المتعاقدة، بما في ذلك اقتراحات اللجنة الاستشارية المخصصة لإستراتيجية التمويل، واللجنة الفنية الاستشارية المخصصة المعنية بالاتفاق الموحد لنقل المواد والنظام المتعدد الأطراف.
- 3- اتفق مكتب الدورة الرابعة أيضاً على وجوب قيام الجهاز الرئاسي بمناقشة أوسع بشأن الجدارة الفنية لخطة الأعمال. وينبغي أن تشمل المناقشة أسئلة حول ما إذا كانت لا تزال هناك حاجة إلى خطة الأعمال أو وثائق إستراتيجية أخرى في هذه المرحلة من تطوير وتنفيذ المعاهدة تنص على اتجاه مستقبلي ممكن للمعاهدة.
- 4- في دورته الرابعة، استعرض الجهاز الرئاسي مشروع خطة أعمال الجهاز الرئاسي وطلب من الأمانة عرضها عليه في دورته الخامسة.
- 5- طلب مكتب الدورة الخامسة في اجتماعه الأول من الأمانة أن تواصل تبسيطها واختصارها، وإبقائها على مستوى أكثر عمومية، لتقدمها إلى الجهاز الرئاسي في هذه الدورة.
- 6- يعرض ملحق هذه الوثيقة نسخة مختصرة من مشروع خطة الأعمال الذي أعدته الأمانة.

## ثانياً- طرق المضي قدماً والإرشاد المطلوب

- 7- كما هو موضح أعلاه، قدم أول طلب لإعداد خطة الأعمال قبل خمس سنوات عندما اجتمع الجهاز الرئاسي في دورته الثانية. ومنذ ذلك الحين، حقق الجهاز الرئاسي تقدماً كبيراً في مرحلة البدء في تنفيذ المعاهدة. وجرى تأسيس وتشغيل النظام المتعدد الأطراف وصندوق تقاسم المنافع بوتيرة سريعة كما تم بالفعل وضع أنظمة التشغيل الأساسية الخاصة بها. ومنذ دورته الثانية، توسع عمل الجهاز الرئاسي إلى حد كبير ليشمل مجالات هامة أخرى للتنفيذ، مثل الاستخدام المستدام (المادة 6). كما تقدم أكثر في إقامة تعاون مع المؤسسات والهيئات الدولية

1 تقرير IT/GB-2/07/Report، القرار 2007/3، الفقرة (19).

2 تقرير IT/GB-3/09/Report، الفقرة 32.

الأخرى، وفي تعزيز التعاون مع الأطراف المعنية الأخرى للمعاهدة.

8- ينبغي أن تكون خطة الأعمال أداة لتعزيز تخطيط منتصف المدة من قبل الجهاز الرئاسي، وعلى هذا النحو تمكن من توسيع قدرته على صنع القرار بشأن تنفيذ المعاهدة دون مزيد من إثقال كاهل دوراتها. وتم اتخاذ عدد من التدابير للحد من إثقال كاهل الجهاز الرئاسي عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات في دوراته، مثل تقصير طول الوثائق أو إعداد مشاريع القرارات للنظر فيها. وفي حين تركز النسخة المختصرة من مشروع خطة الأعمال على تحقيق 5 مجالات أو أهداف رئيسية، فإنها لا تزال لا توفر الجدول الزمني الذي يصف المخرجات والنتائج الرئيسية التي سوف تكون متاحة لينظر فيها الجهاز الرئاسي في كل دورة خلال السنوات الخمس التي تشكل فترة الخطة. كما أن لديها آلية استعراض لتمكين الجهاز الرئاسي من التكيف مع الحاجات أو الفرص الجديدة.

9- وقد اعتمدت الهيئات الحكومية الدولية الأخرى برامج عمل متعددة السنوات لتمكينها من التعامل مع جداول أعمال معقدة ومتوسعة بطريقة منظمة دون إثقال كاهل عضويتها. وفي محافل أخرى، كان لاعتماد برامج العمل متعددة السنوات فوائد كبيرة، مثل حشد الاهتمام واتساق السياسات داخل المنظمة، وتسهيل الشراكة المنهجية مع العمليات الأخرى ذات الصلة، وتوفير الأطر العامة للسياسات التي يمكن للحكومات أن تستخدمها في هيكلة عملياتها الوطنية ذات الصلة، والمساعدة على تعبئة التمويل للأولويات المتفق عليها.

10- واثنان من المنظمات الحكومية الدولية التي يتعاون معها الجهاز الرئاسي تعاوناً وثيقاً ومنتظماً، وهما مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، قد اعتمدتا ونفذتا بنجاح برامج عمل متعددة السنوات. إن اعتماد الجهاز الرئاسي لبرنامج العمل المتعدد السنوات الخاص به سوف يمكنه من تعزيز التعاون مع هذه الهيئات إذا تم خلق زخم من خلال هذه الأدوات البرمجية المتعددة السنوات.

11- إن الجهاز الرئاسي مدعو للنظر في مشروع خطة الأعمال الوارد في ملحق هذه الوثيقة في ضوء الاعتبارات أعلاه. وقد يرغب الجهاز الرئاسي في أن يأخذ علماً بخطة الأعمال وأن يطلب إلى الأمين أن يعد مشروع برنامج عمل متعدد السنوات استناداً إلى الخطة، وذلك للنظر فيه وإقراره في دورته المقبلة.

## ملحق

## مشروع خطة أعمال الجهاز الرئاسي

## أولاً - مقدمة

تكمن رؤية المعاهدة في ضمان "المساواة والغذاء للجميع" ورسالتها والهدف العام منها هو الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها على نحو مستدام والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها لأغراض الزراعة المستدامة والأمن الغذائي. وتحدد خطة الأعمال هذه ستة أهداف متوسطة الأجل للفترة 2014-2019، وتهدف إلى أن تكون:

- 1- أداة للتخطيط على المدى المتوسط من تنفيذ المعاهدة خلال فترة ست سنوات؛
- 2- أداة لتعبئة الموارد واصفة خارطة طريق لتشغيل المعاهدة؛
- 3- أداة لزيادة الوعي لدى غير الخبراء بلغة بسيطة وغير تقنية؛

ويصف كل هدف على المدى المتوسط أهدافها الفرعية الرئيسية والعناصر المتوقعة اللازمة لاستكمال مخرجاتها المحددة والأهداف ذات الأولوية. وقد صممت الأهداف ذات الأولوية للمساهمة بشكل تراكمي في تحقيق الأهداف والغايات، وينبغي ألا ينظر إليها على أنها قوائم من الخيارات. ومن أجل تنفيذ خطة الأعمال هذه، ينبغي تعبئة موارد إضافية وذلك تطبيقاً للمبادئ المستخدمة منذ عام 2006.

وتستند جميع أجزاء خطة الأعمال إلى المبادئ الراسخة بشأن تعبئة الموارد واستخدامها، والتي جرى تطبيقها منذ عام 2006.

## مبادئ استغلال الموارد:

- تتطلب الموارد تحقيق نتائج.
- مواءمة جهود الطرف المتعاقد وجهود الأطراف المعنية الأخرى لتحقيق أهداف الجهاز الرئاسي.
- إرشاد الطرف المتعاقد.
- الإجماع.
- الاتساق.
- التنسيق.
- التعاون.

## مبادئ تعبئة الموارد:

- لا نتائج بدون موارد.
- مواءمة الأهداف لتعبئة الموارد واستغلالها.
- الاستدامة.
- إمكانية التنبؤ.
- تخطيط حجم العمل القائم على الموارد.
- الإدارة القائمة على الموارد.
- الشفافية والاعتراف.

## ثانياً - خطة الأعمال للفترة 2014 – 2019 من المعاهدة الدولية

يتمثل الهدف العام من خطة الأعمال هذه في وضع النظم والاستراتيجيات والآليات الأساسية للمعاهدة الدولية على أساس مستدام، وحيثما أمكن، جعل الانتقال إلى صيانة هذه النظم والاستراتيجيات والآليات والإشراف عليها عملية مستقرة بمرور الزمن.

### 1-2 الهدف الأول: ترسيخ النظم الأساسية وعمليات النظام المتعدد الأطراف

إن النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم المنافع أحد الركائز الأساسية للمعاهدة وأكثر آلياتها ابتكاراً. وقد ساهم تنفيذه في إنشاء نظام عالمي جديد للحصول على الموارد وتقاسم منافعها يراقب باستمرار الموارد الوراثية والتحويلات النقدية الفردية، فضلاً عن الفوائد المرتبطة به. لقد تقدم تأسيس نظام متعدد الأطراف بوتيرة سريعة وتم الانتهاء من هيكله الأساسي. ومع ذلك، لا يزال يتعين القيام بقدر كبير من العمل من أجل ضمان الفعالية الكاملة للنظام المتعدد الأطراف على الصعيدين الوطني والدولي.

الهدف الفرعي الأول: تحديد وإدراج وتسهيل الحصول على المواد في النظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك من خلال تطوير وتعزيز أدوات تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة.

إن توافر الموارد الوراثية النباتية للحصول الميسر عليها هو أساس النظام المتعدد الأطراف. ومنذ عام 2007، قدم عدد محدود فقط من الأطراف المتعاقدة المعلومات المتعلقة بالمجموعات المتوفرة من خلال النظام المتعدد الأطراف. هذا وتوجد معلومات أقل عن التدابير المتخذة لتشجيع إدراج المواد من قبل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

#### • الغايات ذات الأولوية

❖ استعراض مستوى المعلومات، بما في ذلك الإخطارات بالمواد المتاحة من قبل الأطراف المتعاقدة والمواد المقدمة من قبل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

❖ استعراض تقديم المجموعات من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين وتحديد الإجراءات اللازمة لتسهيل هذه العملية. استعراض وضع النظام المتعدد الأطراف فيما يتعلق بالمواد في الموقع، وذلك في ضوء أحكام المادة 12-3 من المعاهدة لفهم وتعزيز الصلات بين تشغيل النظام المتعدد الأطراف والمواد الوراثية النباتية المحفوظة في ظروف المواقع الطبيعية.

❖ نشر ضرورة توفير وتحديث المعلومات على المواد المتاحة في إطار النظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك المواد المحفوظة في ظروف المواقع الطبيعية. التواصل مع أصحاب الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة باعتباره متابعة نشطة في مقابل نهج الدعاية الأكثر سلبية.

• النتيجة

بحلول نهاية فترة التخطيط الحالية، ينبغي أن تصبح المعلومات بشأن المواد المتاحة في إطار النظام المتعدد الأطراف متاحة من خلال موقع المعاهدة. كما ينبغي الانتهاء من نظم تكنولوجيا المعلومات التي من شأنها تسهيل عمليات الاتفاق الموحد لنقل المواد، بما في ذلك تلك الخاصة بدعم عمليات الطرف الثالث المستفيد، وتعزيزها على النحو الواجب.

الهدف الفرعي الثاني: أطر تعزيز تقاسم المنافع

إن تقاسم المنافع هو ثاني أعمدة النظام المتعدد الأطراف وتغطي مجالاته ذات الأولوية للتدخل مجموعة واسعة من الأنشطة، على النحو المنصوص عليه في المادة 13-2 من المعاهدة "كتبادل المعلومات والحصول على التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات، وتقاسم المنافع الناجمة عن الاستغلال التجاري، مع النظر بعين الاعتبار لمجالات النشاط ذات الأولوية في خطة العمل العالمية المتتابة، بتوجيه من الجهاز الرئاسي"<sup>3</sup>.

• الغايات ذات الأولوية

❖ يشمل تقاسم المنافع في النظام المتعدد الأطراف كلا من آليات تقاسم المنافع غير التجارية والتجارية. وفي حين أن أحكام الاتفاق الموحد تُفَعَّل خيارين لتقاسم المنافع التجارية، إلا أنه قد تم القيام بمزيد من العمل لتنفيذ آليات تقاسم المنافع غير التجارية، أي تبادل المعلومات، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

❖ استعراض التقدم المحرز في ترتيبات تقاسم المنافع. طلب الجهاز الرئاسي من الأمين استعراض سير العمل في ترتيبات تقاسم المنافع، وسوف يتطلب ذلك تجميعاً شاملاً للمعلومات وتحليلها من أجل تقديم المعلومات والتحليلات ذات الصلة إلى الجهاز الرئاسي. وبناء على هذا الاستعراض، سيتمكن الجهاز الرئاسي من اتخاذ المزيد من القرارات السياسية كما قد تقوم المنظمات الأخرى ذات الصلة باحتذاء نموذج آليات تقاسم المنافع الخاص بالمعاهدة.

❖ استعراض طرائق تقاسم المنافع. سوف يستعرض الجهاز الرئاسي بانتظام مستويات المدفوعات إلى صندوق تقاسم المنافع، وخاصة تلك المتعلقة بالمدفوعات الإلزامية. وسيحدد وسيضع سلسلة من الخيارات المبتكرة لزيادة تدفق الأموال على أساس قابل للتنبؤ وفوري وموثوق به، استناداً إلى الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

<sup>3</sup> تعتبر الأنشطة المتعلقة بتقاسم المنافع المالية في الهدف الثاني ضمن نطاق إستراتيجية التمويل.

• النتيجة

في نهاية فترة التخطيط سيكون قد تم الانتهاء من الآليات الوظيفية للأنواع الأربعة من معاهدة تقاسم المنافع كما سيتوفر مزيد من المعلومات على أساس منتظم لتشجيع الخيارات الممكنة لتمكين مزيد من تقاسم المنافع من خلال المعاهدة.

الهدف الفرعي الثالث: إطار لعمليات الطرف الثالث المستفيد

ينص الاتفاق الموحد لنقل المواد على طرف ثالث مستفيد.

بعد اعتماد قرار فض النزاع ودياً وإجراءات الوساطة وفقاً لإجراءات الطرف الثالث المستفيد في عام 2011، فإن العمل يجب أن يركز على التنفيذ العملي، ولا سيما من حيث صلة ذلك بحركة المعلومات وتحديثها بفعالية.

• الغايات ذات الأولوية

❖ توفير المعلومات لاستخدامها من قبل الطرف الثالث المستفيد. تعتمد تسوية المنازعات الفعالة بشكل كبير على مدى توافر المعلومات وكلما زادت إتاحة هذه المعلومات للطرف الثالث المستفيد، أصبحت هذه العملية أكثر جدوى من حيث التكلفة وفعالة لتسوية المنازعات. وعندما يتطلب الأمر، ضمان سرية المعلومات الحساسة وهو أمر في غاية الأهمية لتعزيز الثقة في النظام.

❖ استعراض عمليات الطرف الثالث المستفيد. يتصرف الطرف الثالث المستفيد نيابة عن الجهاز الرئاسي والمعاهدة. ومن أجل ضمان الثقة في النظام والحكم الرشيد، لا بد من قيام الجهاز الرئاسي بمراجعة دورية لعمليات الطرف الثالث المستفيد من أجل تقييم مدى تنفيذ أهداف المعاهدة وتنفيذ قرارات الجهاز ذات الصلة.

❖ مواصلة تطوير وتعزيز نظم تكنولوجيا المعلومات لدعم تنفيذ النظام المتعدد الأطراف ومن ضمن ذلك مساعدة المستخدمين من خلال إرشادات عملية عن الاستخدام والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق الموحد لنقل المواد.

• النواتج

بحلول نهاية فترة التخطيط، ينبغي تنفيذ إجراءات الطرف الثالث المستفيد بطريقة روتينية، بما في ذلك جمع وحفظ المعلومات اللازمة.



## 2-2 الهدف الثاني: تشغيل وتطوير النظام المتعدد الأطراف

نظرا لتفرد النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم المنافع، فمن الضروري أن تكون المشورة والمساعدة ذات الصلة متاحة بسهولة للأطراف المتعاقدة وغيرهم من المستخدمين في جميع أنحاء العالم. ومن المهم أيضاً أن يكون للجهاز الرئاسي إمكانية الوصول إلى معلومات موثوقة عن عمليات النظام المتعدد الأطراف لدعم اتخاذ قرار مستنير.

### الهدف الفرعي الأول: توليد دعم السياسات ومزيد من التوجيه بشأن تطوير النظام متعدد الأطراف

تنص المادة 19-3 على أن إحدى وظائف الجهاز الرئاسي هي "توفير التوجيه السياسي والإرشاد [...] ولا سيما من أجل تشغيل النظام المتعدد الأطراف". وتجدر الإشارة إلى أنه، بالإضافة إلى الأطراف المتعاقدة، قام عدد من الموردين والمتلقين المحتملين أيضاً بتوجيه عناية الأمين إلى الأسئلة القانونية والتقنية المختلفة المتعلقة بالتطبيق الدولي للاتفاق الموحد لنقل المواد والآثار المترتبة عليه من ناحية الحقوق والالتزامات الناشئة عن إجابات تلك الأسئلة. وقد أبرز ذلك أن توجيهات الجهاز الرئاسي ستكون محورية لضمان تناغم النظام المتعدد الأطراف.

ومن المتوقع وجود شكلين رئيسيين من التوجيه السياسي. الأول في شكل خطوط توجيهية لمقدمي وملتقي المواد بموجب النظام المتعدد الأطراف، والثاني في شكل توجيه سياسي بشأن المسائل الموضوعية المتعلقة بتشغيل النظام وتغطيته وتطوره مما سوف يرد مباشرة على الأسئلة التي طرحت من قبل المستخدمين.

#### ● الغايات ذات الأولوية

❖ إعادة عقد اللجنة الفنية الاستشارية المخصصة المعنية بالاتفاق الموحد لنقل المواد والنظام المتعدد الأطراف من أجل عدة أمور من ضمنها مواصلة النظر في المسائل والقضايا التي أثارها الأطراف المتعاقدة وغيرهم من مستخدمي النظام المتعدد الأطراف والاستمرار في تقديم المشورة إلى الجهاز الرئاسي والأمين بشأنها.

❖ المشاركة والمساعدة في الاستعراضات والتقييمات المتعلقة بتشغيل النظام المتعدد الأطراف المنصوص عليها في المواد 11-4 و13-2 من المعاهدة. وسيتم تنفيذ العمل التمهيدي فيما بين الدورات للاستعراضات والتقييمات والقرارات التي ينبغي اتخاذها من قبل الجهاز الرئاسي وغيره من الهيئات التابعة التي قد يقرر تأسيسها.

❖ إعداد دليل للممارسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ المعاهدة.

❖ تطوير إجراءات لموردي وملتقي النظام المتعدد الأطراف.

❖ بناء القدرات والتوعية من خلال تسهيل الوصول إلى النظام المتعدد الأطراف وتوسيع المشاركة الفعالة فيه.

• النتيجة

توافر المعلومات والمساعدة القانونية التي تعزز مقاربات موحدة لتنفيذ النظام المتعدد الأطراف وخلق الشفافية واليقين والقدرة على التنبؤ بالنسبة للمستخدمين.

الهدف الفرعي الثاني : متابعة عمليات النظام المتعدد الأطراف

تنص المادة 19-3 (أ) على أن الوظيفة الأولى للجهاز الرئاسي هي "متابعة ... تشغيل النظام المتعدد الأطراف". إن المتابعة عملية كبرى، وخاصة لأنه في بداية فترة التخطيط لا يكون ما يحدث في النظام معروفاً من حيث الشفافية والموثوقية وإمكانية التحقق. إن المعلومات محدودة جداً في جميع الجوانب الرئيسية للنظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك: كم مادة في النظام؛ ماهية تلك المواد؛ وكيف تم إدراجها؛ وما يحدث لها في النظام المتعدد الأطراف. إن البيانات الموثوقة حول هذه الأسئلة ستكون حاسمة من أجل: (1) مصداقية النظام، (2) تخطيط وتشغيل النظام، (3) متابعة واستعراض سير هذا النظام من قبل الجهاز الرئاسي، و(4) أساس معلوماتي سليم لاتخاذ الجهاز الرئاسي للقرارات السياسية بشأن مستقبل تطور النظام المتعدد الأطراف، مثل التصدي لتغير المناخ والتغيرات في البيئة التنظيمية، إلخ.

وسيتم توفير بيانات كمية هامة من خلال العمل الطبيعي للنظام المتعدد الأطراف والطرف الثالث المستفيد. وعلاوة على ذلك، سوف يستمر طلب التقارير عن الخبرات المكتسبة في تشغيل النظام المتعدد الأطراف من الأطراف المتعاقدة والمنظمات ذات الصلة. ومع ذلك، فإنه سيكون من الضروري إكمال هذه التقارير ببذل المزيد من الجهود النشطة لجمع المعلومات اللازمة.

• الغايات ذات الأولوية

❖ توثيق التدابير من قبل الأطراف المتعاقدة التي تفيذ النظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك مختلف الخيارات الإدارية والتشريعية المتاحة.

❖ التجميع الإحصائي لعمليات الاتفاق الموحد للجهاز الرئاسي مع التدابير المناسبة لحماية السرية.

❖ استعراض تنفيذ وتشغيل الاتفاق الموحد لنقل المواد.

• النتيجة

سيتم إنتاج المعلومات الإحصائية، وجمع الأدوات ودراسات الحالة.

3-2 الهدف الثالث: تنفيذ إستراتيجية التمويل

تنص المادة 18-1 من المعاهدة على أن تتعهد الأطراف المتعاقدة بتنفيذ إستراتيجية التمويل لتنفيذ هذه المعاهدة في حين تسرد المادة 18-2 أهدافها.

وتعد إستراتيجية التمويل مفتاح نجاح المعاهدة برمتها، وذلك يعتمد على توافر الأموال. في القرار 2006/1، لاحظ الجهاز الرئاسي "أن إستراتيجية التمويل ينبغي أن تسعى إلى جذب الموارد المالية من جميع المصادر الممكنة" كما بيّن "أهمية التعاون مع الآليات والصناديق والهيئات الدولية ذات الصلة في التنفيذ الناجح لإستراتيجية التمويل".

### الهدف الفرعي الأول: تعبئة الموارد لصندوق تقاسم المنافع

سوف تؤثر تعبئة الموارد على تشكيل الأهداف الإستراتيجية التمويلية الأخرى، فضلاً عن صورة وأنشطة المعاهدة بشكل عام.

#### • الغايات ذات الأولوية

- ❖ تعزيز نظم جمع الأموال وإعداد المواد الأساسية.
- ❖ تشجيع مناصرة المعاهدة من جانب الجهات المانحة الرائدة وأصحاب المصلحة وخلاف ذلك، الحفاظ على صورة المعاهدة وإستراتيجية التمويل. والتأكد من نشر أحكام المعاهدة على نطاق واسع من قبل مجموعة واسعة من المؤيدين وبث أهدافها واحتياجاتها وإنجازاتها بشكل صحيح.
- ❖ إجراء برامج تنمية الجهات المانحة وبرامج الإشراف لتمييز المانحين الحاليين وتشجيع مانحين جدد مع كون الهدف النهائي توسيع قاعدة الدعم للأنشطة المتعلقة بالمعاهدات.
- ❖ تنفيذ برامج الاتصال المخصصة لمختلف الجماهير المهتمة والقيام تدريجياً بتعزيزها.
- ❖ استعراض تنفيذ إستراتيجية التمويل والخطة الإستراتيجية لضمان الوفاء بغاياتها وأهدافها على نحو أكثر فعالية.
- ❖ تطبيق أساليب مبتكرة لتعبئة الموارد لصندوق تقاسم المنافع، بما في ذلك من خلال عروض بالمقترحات المقدمة من مختلف الأقاليم.

#### • النتيجة

خطة محدثة لتعبئة الموارد مع إعداد وتنفيذ أهداف العمل والغايات العامة المنقحة.

### الهدف الفرعي الثاني: تشغيل صندوق تقاسم المنافع

يقدم صندوق تقاسم المنافع آلية للتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، كما يشجع الحصول الميسر ويسهم في البرامج المتفق عليها عالمياً لحفظ الموارد الوراثية النباتية واستخدامها على نحو مستدام. ومن أجل تعزيز مصداقية صندوق تقاسم المنافع وزيادة إجماع الآراء بشأن أنشطته فيما بين الجهات المانحة والشركاء وأصحاب المصلحة، فإن تطوير نظام كفؤ وشفاف وفعال للإدارة المالية والتشغيلية للصندوق أمر حتمي.

#### • الغايات ذات الأولوية

- ❖ تقديم تقرير عن متابعة وتقييم حافظة المشاريع الممولة من صندوق تقاسم المنافع إلى الجهاز الرئاسي في إطار دورات المشاريع.
- ❖ تعزيز وصون نظم إدارة ومعلومات المشروع وبنية الشراكة.
- ❖ تحسين السياسات والإجراءات الإدارية للإدارة اليومية لدورة المشروع وأمواله. وإدارة دورة المشروع بصفة يومية.
- ❖ وضع إطار للاستعراض الدوري لعمليات صندوق تقاسم المنافع الذي سينظر في أثر واستدامة خطته وبرامجه وأولوياته وإجراءاته وشراكاته.
- ❖ إعداد ومراجعة الخطة متوسطة الأجل لاستخدام الموارد في صندوق تقاسم المنافع.

#### • النتيجة

يجب أن يكمل صندوق تقاسم المنافع، بشفافية وكفاءة، أقصى حد من دورات المشاريع بحلول نهاية فترة التخطيط، وفقاً للأموال المتاحة.

الهدف الفرعي الثالث: تيسير تنفيذ إستراتيجية التمويل من خلال قنوات أخرى (ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف)

ينبغي للمعاهدة دعم الأطراف المتعاقدة في ضمان أن العمليات الدولية الأخرى تقدم المساعدة وفقاً للمعايير التي وضعها الجهاز الرئاسي، والنظر في أحكام المعاهدة في اتخاذ قرار بشأن المساعدة. ويمكن للأمانة بدورها أن تيسر الأعمال التحضيرية للتدابير المتخذة لتشجيع المساهمات الطوعية.

#### • الغايات ذات الأولوية

- ❖ التواصل رفيع المستوى مع الآليات والصناديق والهيئات الدولية ذات الصلة لتشجيع دعمها لأهداف المعاهدة

ذات الصلة وتعزيز التنسيق بين أنشطتها من حيث صلتها بأهداف المعاهدة.

❖ تحديد وتحديث جدول بالفعاليات والأنشطة المناسبة في اجتماعات الآليات والصناديق والهيئات الدولية ذات الصلة.

❖ متابعة الأنشطة على المستويات الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف لوضع صورة أوسع لطبيعة وتركيز ونتائج مجموعة كاملة من الأنشطة التي تقوم على تنفيذ المعاهدة أو تتصل بها والأهداف المرتبطة بها.

❖ تقديم التقارير إلى الجهاز الرئاسي بشأن التقدم المحرز والإنجازات.

#### ● النتيجة

توجيه مستوى أعلى من التمويل من الآليات والصناديق والهيئات الأخرى الدولية المستهدفة إلى حفظ الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها على نحو مستدام. وقيام الجهاز الرئاسي بانتظام بتقييم الثغرات وأوجه التآزر في تنفيذ إستراتيجية التمويل وإرشاده لعملية التنفيذ.

#### 4-2 الهدف الرابع: الحفظ والاستخدام المستدام

تضع المعاهدة إطاراً للحفظ والاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وذلك عن طريق تشجيع اعتماد مقاربة متكاملة على المستوى الوطني وخلق منتدى دولي للتعاون. ويتمثل التحدي في ترجمة هذه الأحكام العامة والوسائل المتنوعة من مختلف الأطراف المعنية إلى صكوك توجيهية متينة وممكنة التنفيذ من خلال تنفيذ برنامج عمل متخصص بشأن الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

الهدف الفرعي الأول: تيسير وتنسيق ومتابعة الأنشطة التي تقوم بها الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة والمنظمات الدولية من التنقيب والحفظ والاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

يسهم هذا الهدف في تطوير رؤية شاملة للأنشطة الجارية التي يمكن أن تعتبر نموذجية بما فيه الكفاية للاستقراء منها واستخدامها لاستخلاص استنتاجات السياسات.

#### ● الغايات ذات الأولوية

❖ المساعدة في متابعة الأنشطة التي تقوم بها الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة والمنظمات الدولية لتنفيذ رؤية ورسالة وأهداف برنامج العمل بشأن الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

❖ نقل الخطوط التوجيهية من الجهاز الرئاسي إلى الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة لتسهيل تنفيذ

المادتين 5 و 6 من المعاهدة.

❖ جمع معلومات من مصادر أخرى ذات صلة بالحفظ والاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

• النتيجة

بحلول نهاية فترة التخطيط، ينبغي الاعتراف بالمعاهدة باعتبارها واحدة من المصادر الرئيسية للمعلومات حول تدابير الحفظ والاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وستصبح المعاهدة بمثابة مركز لتبادل المعلومات التي يمكن أن توجه الأطراف المعنية إلى المعلومات التي يتم توليدها وتلك المحتفظ بها من قبل جميع أصحاب المصلحة والشركاء.

الهدف الفرعي الثاني: التعاون وتحسين الشراكات

إن المعاهدة هي الإطار والمنتدى الأساسي لتطوير السياسات بشأن حفظ وتوصيف واستخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة على نحو مستدام وذلك لتعزيز التعاون والشراكات بين أصحاب المصلحة المشاركين في المشاريع والبرامج ذات الصلة بتنفيذ المواد 5 و 6 و 9 من المعاهدة.

• الغايات ذات الأولوية

❖ تحليل ونشر المعلومات التي تم جمعها لتحديد القضايا التي تحتاج إلى معالجة ولوضع خيارات لمعالجتها.

❖ وضع توجيهات السياسة العامة بشأن تنفيذ تدابير في سبيل الحفظ والاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة على المستوى الوطني.

• النتيجة

توافر نطاق واسع من المعلومات الخاصة بالحفظ والاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وتوفير التوجيه بشأن خيارات السياسة العامة لاتخاذ تدابير وطنية لتنفيذ المادتين 5 و 6 من المعاهدة.

5-2 الهدف الخامس: حقوق المزارعين

وفقاً للمادة 9 من المعاهدة، تقع مسؤولية تحقيق حقوق المزارعين على عاتق الحكومات الوطنية. وينبغي على الأطراف المتعاقدة، وفقاً لاحتياجاتها وأولوياتها، اتخاذ تدابير لحماية وتعزيز تلك الحقوق حسب الاقتضاء ووفقاً للتشريعات الوطنية، بما في ذلك حماية المعارف التقليدية ذات الصلة، والحق في المشاركة المتكافئة في اقتسام المنافع،

والحق في المشاركة في صنع القرارات ذات الصلة على المستوى الوطني. ومع بدء سريان المعاهدة واعتماد التدابير التمكينية من قبل الأطراف المتعاقدة، توفر المادة الخاصة بحقوق المزارعين الإطار القانوني الذي يمكن استخدامه كأساس لمنح الاعتراف والحماية للمجتمعات المحلية والأصلية والمزارعين وفقاً للتشريعات الوطنية.

### الهدف الفرعي الأول: جمع المعلومات عن حالة تنفيذ حقوق المزارعين

إن جمع المعلومات يتطلب ضروري لكي يقوم الجهاز الرئاسي بإجراء أي استعراض للوضع المتعلق بحقوق المزارعين ويجب أن يشكل عنصراً مركزياً في أي عمل قد ينظر فيه الجهاز الرئاسي كدعم للتنفيذ على الصعيد الوطني.

#### • الغايات ذات الأولوية

- ❖ تعزيز معدل ووتيرة تقديم الأطراف المتعاقدة والمنظمات ذات الصلة للمعلومات حول التدابير الوطنية لتعزيز وحماية حقوق المزارعين.
- ❖ نقل أو دعم تنظيم حلقات عمل إقليمية بشأن حقوق المزارعين، رهنا بتوافر الموارد.
- ❖ تجميع وتحليل ونشر المعلومات الواردة.
- ❖ تشجيع مشاركة منظمات المزارعين في دورات الجهاز الرئاسي.

#### • النتيجة

توافر حصيلة أوسع من المعلومات والخبرات في تنفيذ التدابير الوطنية.

### 6-2 الهدف السادس: بناء القدرات والتوعية بتنفيذ المعاهدة

ينبغي أن يتاح دعم بناء القدرات للأطراف المتعاقدة لتمكين التنفيذ الفعال لأنظمة وأهداف المعاهدة. ويجب أن يشمل ذلك تمكين ودعم المنظمات الوطنية والإقليمية والمحلية لتنفيذ أنظمة واستراتيجيات المعاهدة، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والحكومية الدولية وشبه الحكومية وغير الحكومية.

### الهدف الفرعي الأول: بناء قدرات التنفيذ الوطني والإقليمي للمعاهدة

سيقوم الأمين بإقامة شراكات مع تلك الوحدات بمنظمة الأغذية والزراعة والمؤسسات والمنظمات الدولية التي لديها الخبرة والقدرات ذات الصلة في تنفيذ المعاهدة. ولذلك، سوف ينصب انتباه الأمين على آلية التنسيق. وستكون هناك حاجة إلى مزيد من التحسين في العدد والنوعية التقنية للأفراد، وكذلك في القدرة على تحديد الأولويات وتخطيط البرامج والإدارة والحوكمة. وسوف تستهدف أنشطة بناء القدرات البشرية صناعات القرار في مستوى التخطيط للسياسات

والمؤسسات الوطنية والإقليمية؛ المدراء أو إداريي بنوك الجينات وجمعيات تربية الحيوانات ومنظمات المزارعين. وسوف تشمل طرق بناء القدرات المتوخاة البرامج التدريبية المبنية على الاحتياجات التدريبية والأولويات المحددة وتقديمها من خلال شبكات المعرفة ومراكز التميز بين مؤسسات التعليم العالي والتدريب المتخصص.

#### ● الغايات ذات الأولوية

❖ تشغيل آلية التنسيق لتنفيذ المعاهدة لضمان أن بناء القدرات يتبع توجيهات من الجهاز الرئاسي وأنه يتم بناء القدرات بطريقة متماسكة ومنسقة ومنصفة ومتوازنة إقليمياً مما يعكس الاحتياجات الفعلية للأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة.

❖ تطوير مواد بناء القدرات لتشمل أدلة ومجموعة أدوات وأدوات دعم القرار والدورات الفنية، وفقاً لتوجيهات الجهاز الرئاسي، ويجب أن تستخدم من قبل الشركاء من أجل مقارنة منسقة لبناء القدرات من أجل تنفيذ المعاهدة (أي في شكل التدريب والإعلام ومواد السياسات).

❖ صيانة وبناء شبكة من نقاط الاتصال الوطنية للمعاهدة لدى الأطراف المتعاقدة وتعزيز قدراتها الفنية والتنسيقية والسياساتية وقدرات البنية التحتية.

❖ دعم تقديم المساعدة القانونية لتنفيذ المعاهدة بناء على طلب من البلدان أو الأقاليم. وهذا سيمكن الأطراف المتعاقدة من الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة وفقاً لاحتياجاتها الوطنية الخاصة ومصالحها وأطرها القانونية.

❖ توفير منتدى لتطوير النظام العالمي للمعلومات.

#### ● النتيجة

تنمية القدرات اللازمة لتنفيذ القانوني والسياسي والعملي على المستويين الوطني والإقليمي لأحكام المعاهدة. وتطوير متكامل ومنسق لنظم المعلومات الوطنية والإقليمية الداعمة لنظام معلومات عالمي متناغم.

#### الهدف الفرعي الثاني: التوعية والتدريب والترويج للمعاهدة الدولية

لقد قام الأمين بإنتاج مجموعة أولية من المعلومات ومواد التوعية قبل فترة التخطيط هذه كجزء من إستراتيجية اتصال أكبر للمعاهدة. وسيتم توسيع نطاق إستراتيجية الاتصال للمعاهدة خلال فترة التخطيط هذه بهدف تحقيق اتصال على نطاق أوسع مع وسائل الإعلام وسوف تشمل مجموعة أوسع من المنتجات الإعلامية. كما سيتم توسيع أنشطة التدريب لتتجاوز تلك التي تنفذ المعاهدة مباشرة على الصعيد الوطني كوسيلة لخلق وعي أشمل وقاعدة قدرات أعمق.



وتستمد المعاهدة حياتها من الاعتراف بأنها أداة رئيسية تمثل الزراعة في مجالات سياسات البيئة والتجارة والملكية الفكرية. وحتى تتمكن المعاهدة الدولية من الحفاظ على زخمها وتغذيته، فمن الأهمية بمكان التوعية بأهدافها وأهميتها بين الجماهير العريضة. ومن الواجب توصيل العديد من الرسائل الأساسية حول أهمية المعاهدة إلى المجتمعات السياسية الأخرى وعامة الجمهور وذلك من أجل التوعية على سبيل المثال وضمان الاعتراف وتسهيل المساهمات الطوعية للمعاهدة.

#### ● الغايات ذات الأولوية

❖ المعلومات والمواد الدعائية لدعم جميع الأهداف، بما في ذلك صيانة وتحديث موقع المعاهدة. وسوف يركز هذا على إعداد رسائل واضحة تعزز الترابط بين مختلف أهداف وأنشطة المعاهدة.

❖ التواصل مع وسائل الإعلام والجمهور في البلدان المتقدمة والنامية. ويمكن أن يشمل ذلك إدارة الصور والعلامات التجارية والحملات الإعلامية والأفلام القصيرة عن المعاهدة والدعاية والعلاقات العامة، الخ. وسوف تسعى جهود التوعية إلى تحقيق أثر مضاعف حيث تستخدم وسائل الإعلام المحلية المواد مباشرة أو تقوم بإنتاج مواد خاصة بها.

❖ تعميم المعاهدة في التدريب الأكاديمي الرسمي والمناهج التعليمية من خلال إنشاء شبكة من المؤسسات التعليمية من شأنها أن توفر التدريب المتعمق على المعاهدة الدولية وأنظمتها. وسيتم تنفيذ هذه الأنشطة من خلال شبكات التعليم القائمة حيثما كان ذلك ممكناً، مع التركيز على التعليم العالي. وسيتم تنفيذ أنشطة التوعية على مستويات أخرى كذلك.

● إرسال المعلومات إلى الحكومات التي لم تصبح بعد أطرافاً متعاقدة والتواصل معها بشأن آثار وفوائد الانضمام إلى المعاهدة. إن توسيع عضوية المعاهدة هو التزام تنظمه أحكام المعاهدة، وسوف يزيد من قيمة المعاهدة بوصفها حصيلة من الموارد الوراثية النباتية التي يمكن الوصول إليها من خلال النظام المتعدد الأطراف.

#### ● النتيجة

زيادة المعرفة بالمعاهدة الدولية بين الأطراف المعنية من خلال إنشاء شبكات التعليم والتدريب وإنتاج المواد والموارد حول المعاهدة والنظام المتعدد الأطراف التابع لها.